مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

هل يستطيع الخليج إعادة بناء الشرق الأوسط؟

روب جيست بينفولد

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

أُعلِن في 9 أكتوبر/تشرين الأول عن أحدث اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، فاحتفل المفاوض الإسرائيلي ألون نيتسان بمعانقة محاوره، رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني. وجاءت تلك اللقطة على نقيضٍ حادٍّ من مشهد الشهر السابق، حين قصفت إسرائيل حيّاً في قلب الدوحة، قبل أن يندّد آل ثاني لاحقاً بما وصفه بـ«إرهاب الدولة» الذي تمارسه تل أبيب. عندها تساءل بعض المراقبين عمّا إذا كان ردّ إدارة ترامب الملتبس على الضربة الإسرائيلية، وما أعقبه من أزمة ثقة متسارعة، سيدفع دول الخليج إلى الابتعاد عن الولايات المتحدة.

رافقت تلك الاحداث حاله من الهدوء؛ فلم تبتعد دولُ مجلس التعاون الخليجي عن المظلّة الأمنية الأمريكية. بل إن دول المجلس والولايات المتحدة نسّقتا على نحوٍ وثيق للتوصل إلى وقف إطلاق النار الأخير في غزة. وفيما أعلنت إدارة ترامب في خروجٍ واضح عن نهجها السابق أنها ستعدّ أي هجومٍ مستقبلي على قطر تهديداً مباشراً للولايات المتحدة، فإنها قد تمضي الآن إلى تقديم ضمانةٍ مماثلة للسعودية.

وتشير هذه التطورات إلى خلاصةٍ أوسع: فعلى الرغم من موجة القلق التي اجتاحت دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً، فإنها لا تبدو في وارد تغيير بوصلتها الجيوسياسية. وخلال العامين الماضيين، نجحت إسرائيل في كبح نفوذ إيران وحلفائها، بما أتاح فرصة لإعادة تشكيل المشهد السياسي في المنطقة. غير أن الإفراط في التعويل على القوة العسكرية، على حساب التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، ترك فراغاً سياسياً وأمنياً سارعت دول الخليج إلى ملئه.

وسواء ما ان انتهت الحرب بين إسرائيل وحماس أم لم تنتهِ بعد، فإن هذا الفراغ بالذات يفسّر لماذا تبدو دول مجلس التعاون الخليجي لا إسرائيل الأقدر على التأثير في ملامح المرحلة المقبلة في المنطقة. غير أن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو: هل تستطيع

هذه الدول، ومعها المنطقة بأسرها، تحويل هذا الدور إلى مكاسب مستدامة في نهاية المطاف؟

واجهت دول الخليج طوال فترة الحرب، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اتهاماتٍ بأنها راضية عن رؤية نفوذ إيران وقد قُصّت أجنحته، بل وبأنها قدّمت دعماً للحملة الإسرائيلية الموسّعة بعيداً عن الأضواء، على خلاف ما تقوله في تصريحاتها العلنية.

ونظر مجلس التعاون الخليجي إلى إيران منذ زمنٍ طويل بوصفها منافساً إقليمياً. ومع ذلك، اتفقت السعودية وإيران على تطبيع العلاقات بوساطة صينية عام 2023. وبعد تعثّر الرياض في مواجهة الحوثيين في اليمن، ابتعد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن المغامرات العسكرية، ووجّه اهتمامه إلى بناء الدولة داخلياً. وسارت دول خليجية أخرى على مسار مشابه له، فمعظمها يمتلك نسخته الخاصة من «رؤية 2030»، وهي خطط طويلة الأمد تهدف إلى تقليص الاعتماد المفرط على النفط. وتقوم هذه الرؤى، في جوهرها، على الاستقرار والهدوء؛ لذا خفّفت السعودية من سياسة المواجهة المباشرة مع إيران وحلفائها، وفضّلت مسار التفاهم على التصعيد.

لكن، وبرغم سعيها إلى الابتعاد عن مرمى نيران إيران، ظل قادة الخليج يراقبون بقلق تنامي نفوذها الإقليمي. وفي المقابل، قدّم بنيامين نتنياهو بلاده باعتبارها قوةً إقليمية قادرة على احتواء ما يُسمّى «محور المقاومة» والحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. وبينما طبّعت إسرائيل علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة، وبدا أنها تمضي في اتجاهٍ مشابه مع السعودية، كانت في الوقت نفسه تعمل بالتوازي مع قطر على توفير تمويل لحركة حماس التي كانت تعاني ضائقة مالية، بما يضمن بقاء النظام القائم في غزة واستمراره.

ثم جاء هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 لينهي هذه المعادلة. فقد دفع الهجوم كثيراً من الإسرائيليين إلى اعتبار الرهان الاستراتيجي على «الهدوء» خياراً مرفوضاً ومحفوفاً بالمخاطر. ورداً على ذلك، اتّبعت إسرائيل نهجاً أكثر عدوانية لإعادة تشكيل الإقليم وهو النهج نفسه الذي طالما انتقدت إيران بسببه. أما دول الخليج، فسعت إلى الاتجاه المعاكس تماماً: إنهاء الحرب بأسرع وقت ممكن. ولفترةٍ من الزمن، حاولت تقليص أثر الصراع على أجنداتها التنموية؛ وبينما صعّد الحوثيون حملتهم ضد إسرائيل، وامتنعوا عن استهداف الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية.

استمر هذا النهج حتى العام الحالي، وهو عامٌ اتّسم بالاضطراب بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. فقد بلغ نفوذها ذروةً غير مسبوقة في مايو، حين اغرقت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمظاهر الحفاوة والهدايا خلال زيارته للمنطقة. لكن في يونيو وسبتمبر، تحقق أسوأ ما خشيت منه العواصم الخليجية: أن تجد قطر نفسها في قلب الاستهداف، فتتعرّض لقصفٍ من إيران وإسرائيل وهو دورٌ لم تكن ترغب في أن تُزَجّ فيه.

ولم تدرك إدارة ترامب إلا متأخراً أن السماح لإسرائيل بمهاجمة دولةٍ كان الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن قد عدّها (حليفاً رئيسياً من خارج الناتو)، أو التقليل من شأن هذه الدولة، من شأنه أن يضرب سمعة الولايات المتحدة ويُضعف قيمتها بوصفها ضامناً لأمن شركائها. وبناءً على ذلك، دفع ترامب نتنياهو إلى تقديم اعتذار لأمير قطر. كذلك بحسب ما وصفه مصدر مطّلع في البيت الأبيض ان الرئيس ترامب مارس أقصى درجات الضغط على نتنياهو، ما اضطر إسرائيل إلى الرضوخ للسلام.

غير أن الضربة الإسرائيلية التي استهدفت الدوحة خلّفت أثراً آخر غير مقصود: إذ

خلفت شعوراً متصاعداً بانعدام الأمن الإقليمي، ورسّخت انطباعاً بأن الولايات المتحدة ليست سوى نمرٍ من ورق، أو أنها قد تتخلى عن دول الخليج بسهولة عندما تتعارض مصالحها مع مصالح إسرائيل.

ولتخفيف هذا الانطباع، منحت واشنطن الدوحة ضماناً مكتوباً وعلنياً يفيد بأنها ستعتبر أي هجومٍ مستقبلي على قطر تهديداً لـسلام وأمن الولايات المتحدة. وكان ذلك تحديداً ما يتطلع إليه قادة الخليج: وأقرب صيغة وصلت إليها أي دولة خليجية لمحاكاة المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أي التمتع بحماية أمنية أمريكية واضحة لا لبس فيها. ولطالما أحجمت الولايات المتحدة، في السابق، عن تقديم ضمانٍ أمني رسمي، مفضّلةً التلويح به كورقة مكافأة يمكن استخدامها لتحفيز مزيد من التطبيع الإقليمي مع إسرائيل، ثم البناء عليه لاحقاً.

وتحولت الضربة الإسرائيلية على الدوحة إلى ارتدادٍ كارثي. فهي لم تُخفق في تحقيق أهدافها فحسب، بل أتاحت لقطر أيضاً أن تفرض على واشنطن تنازلاً أمنياً غير مسبوق وقد نالته بالفعل.

ومع إصرار ترامب على توسيع نطاق اتفاقيات إبراهام، فإن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع ضربة الدوحة تُقوّض جدوى هذا المسار. فقد قدّمت واشنطن سابقاً مكافآت للإمارات والبحرين لقاء انضمامهما إلى الاتفاقيات، لكنها أحجمت آنذاك عن منح تنازلات من النوع الذي حصلت عليه قطر لاحقاً. لذلك لا يبدو مفاجئاً أن تسعى السعودية الآن وفقاً لما تذكره تقارير إلى الحصول على الصفقة ذاتها.

وتكشف ضربة الدوحة وتداعياتها السياسية، في الوقت نفسه، لماذا تبدو إسرائيل في وضعٍ هشّ لا يؤهلها لبناء ما يكرره نتنياهو مراراً بوصفه الشرق الأوسط الجديد من

رماد النظام الإقليمي القديم.

فعلى مدى العامين الماضيين، أثبتت سياسات نتنياهو أنها أقدر على التفكيك منها على التشييد. صحيح أن إسرائيل أضعفت إيران وحزب الله وحماس، وأسهمت في انهيار نظام الأسد في سوريا؛ لكنها لم تُحسن تحويل هذه النجاحات العسكرية إلى مكاسب سياسية مستقرة في أي من تلك الساحات. وبدلاً من ذلك، تبدو وكأنها اختارت العيش بمنطق القوة إلى أجلٍ غير محدد: لا تزال تسيطر على أجزاء من لبنان وتوسّع حضورها في سوريا، فيما تُعرض عن مبادرات دبلوماسية يطرحها النظام الجديد هناك. كما تمسّك نتنياهو باستمرار الحرب في غزة، قبل أن يُرغم على وقفها تحت ضغط ترامب.

بهذا السياق لا يبدو الشرق الأوسط الجديد الذي يعد به نتنياهو سوى نسخةٍ قريبة من الواقع القائم. وقد قال وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أبا إيبان إن الفلسطينيين لا يفوّتون أبداً فرصة لتفويت الفرصة؛ غير أن حصيلة العامين الماضيين توحي بأن هذه المقولة باتت على نحوٍ لافت أقرب إلى الانطباق على إسرائيل نفسها.

على النقيض من ذلك، أحسنت دول الخليج استثمار فراغ السلطة الذي خلّفته إسرائيل. فقد ضخت 14 مليار دولار في جهود إعادة إعمار سوريا عام 2025، وتعهدت بتقديم أكثر من 150 مليون دولار للبنان عام 2024. ولم يكن الأمر مجرد تمويلٍ وإعمار؛ إذ سخّرت دول مجلس التعاون ثقلها المالي لإبعاد البلدين عن المدار الجيوسياسي لإيران. ولهذا، نجحت جماعات الضغط الخليجية في إقناع ترامب بإلغاء عقوباتٍ أمريكية كانت مفروضة على سوريا. وبالمثل، ربطت دول الخليج أي دعمٍ مالي للبنان بشرط نزع سلاح حزب الله. وفي سوريا ولبنان معاً، أفضى تقاطع المصالح إلى لحظةٍ نادرة من التماسك الخليجي لم تكن مألوفة حتى وقتٍ قريب.

وإذا صمد وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وحماس، فإن دول الخليج تبدو مستعدة للتدخل لترتيب أوراق غزة وجمع شتاتها. فخطة السلام تحمل بصماتٍ خليجية واضحة، وقد حظيت بدعمٍ علني من قطر والسعودية والإمارات، بما يعكس استمرار قدرة هذه العواصم على التأثير في توجهات ترامب، ومن ثم في مقاربات السياسة الأمريكية.

ومع ذلك، فإن إعادة بناء ما بعد الحرب في غزة ولبنان وسوريا تبقى مهمةً شاقة ومعقدة. وتكشف تجربة التدخل السعودي المتعثر في اليمن حدودَ قدرة مجلس التعاون وهو تحالفٌ ليس بالقوة التي تُنسب إليه أحياناً على كبح نفوذ إيران وحلفائها. وبذالك قد تكون دول الخليج نجحت في توسيع النفوذ كسب الوقت السياسي، لكنها تفتقر، إلى حدٍّ كبير، إلى خبرةٍ عميقه في بناء الدول وإدارة إعادة الإعمار بعد النزاعات. علاوه على ذلك، فإنها مقاربة عالية المخاطر، لأنها تقتضي من هذه الدول أن تكشف أوراقها وتعرّض نفسها أكثر من أي وقت مضى لتداعيات الصراع وتقلباته.

غير أن العقبة الأكبر تتمثل في أن إسرائيل ما تزال تُعيد تقييم خياراتها الإقليمية وتعيد حساباتها باستمرار. فمشروعات بناء الدولة داخل دول الخليج مثل رؤية 2030 تقوم في جوهرها على منطق صفر مشاكل مع دول الجوار، أو على الأقل تقليص الاحتكاك إلى أدنى حد. وبالمثل، فإن اعتماد دول مجلس التعاون على النفوذ السياسي والاقتصادي لصوغ مرحلة ما بعد الصراع في غزة ولبنان وسوريا يفترض وجود قدرٍ معقول من الهدوء الإقليمي.

ولا تستطيع أي خطة لإعادة الإعمار، ولا أي مسار للإصلاح السياسي، أن تعزل نفسها عن قرارٍ إسرائيلي بالتصعيد؛ قرارٌ قد ينسف ما تراكم في أشهرٍ أو سنوات بمجرد ضغطة زر، الى جانب حادثة استهداف الدوحة يتعزز لدى دول مجلس التعاون شعورٌ متزايد بأن إسرائيل، بما تمتلكه من تفوقٍ عسكري نوعي وما تحظى به من دعم القوى العظمى، باتت تمثل تهديداً أشد خطورة على الاستقرار الإقليمي من إيران نفسها.

ينبغي لدول الخليج أن تستثمر موقعها الراهن بوصفها الطرف الأقرب إلى دوائر القرار لدى ترامب، لتوجيه السياسة الأمريكية نحو كبح نزعة إسرائيل إلى التصعيد. وتشير بوادر تشديد الضغط الأمريكي على إسرائيل لضمان عدم خرق وقف إطلاق النار الأخير في غزة، ولثنيها عن المضي في ضمّ الضفة الغربية إلى مؤشراتٍ أولية، وإن ظلّت محدودة، لكنها لافتة وداعمة لاحتمال أن واشنطن بدأت تميل تدريجياً إلى تبنّي المقاربة الخليجية

في الواقع، وبالنظر إلى إصرار ترامب المتكرر على تقليص الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط وتفادي الانخراط في مشاريع بناء الدول، فإن المصلحة الأمريكية تقتضي دعم الاستراتيجية الخليجية الآخذة بالتبلور وتشجيعها، لا الوقوف في مواجهتها. غير أن التنازلات التي قدّمتها إدارة ترامب مؤخراً لقطر جاءت بنتيجةٍ جانبية تُضعف مسار التطبيع؛ إذ انحسرت دوافع المزيد من التطبيع الخليجي مع إسرائيل حين باتت الضمانات الأمريكية تُمنح بمعزلٍ عن المقابل السياسي الذي كان يُفترض أن يُقدّمه الخليج.

ويعني ذلك أن على الولايات المتحدة أن تُقلّل تركيزها على توسيع اتفاقيات إبراهام، وأن تزيد في المقابل من دعمها للتنسيق الضمني وتفادي الصدام بين دول الخليج وإسرائيل. فمن شأن هذا النهج أن يحدّ من فرص عودة النفوذ الإيراني، وأن يردع إسرائيل عن تقويض ما تحاول دول مجلس التعاون إنجازه في إعادة ترتيب الإقليم.

وفي هذا السياق، يضيف تصويت مجلس الوزراء الإسرائيلي مؤخراً على إعادة تسمية الصراع الذي استمر عامين إلى حرب الإحياء دلالةً إضافية على أن إعادة تشكيل المنطقة باتت جزءاً معلناً من الاستراتيجية الكبرى الجديدة لإسرائيل. ومع ذلك، فإن زمام المبادرة الفعلي في صياغة شرق أوسط جديد يبدو حتى الآن أقرب إلى دول الخليج. غير أن استمرار هذا النفوذ سيعتمد على قدرتها على مواجهة تحدي إعادة البناء، وعلى توظيف علاقاتها بإدارة أمريكية تبدو أكثر قابلية للدعم، بهدف حماية مرحلة ما بعد الصراع وعزلها قدر الإمكان عن نزعات إسرائيل التصعيدية والتدميرية.

هوية البحث

اسم الباحث: روب جيست بينفولد -أستاذ مساعد في جامعة جونز هوبكنز.

عنوان البحث: هل يستطيع الخليج إعادة بناء الشرق الأوسط؟

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2025

رابط البحث:

مجلة فورين بوليسي:

https://foreignpolicy.com/2025/11/03/gaza-israel-gulf-oman-qatar-saudi-uae-syria-trump/

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org